

تقدير تأثير استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نمو الدول العربية

Estimating the Impact of OECD Investments on the Growth of Arab Countries

د. علياء نبيل خضير

كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر

aliaanabil2007@gmail.com

Abstract

This paper sought to find the long-run relationship between the economic growth of Arab countries and their inward direct investments inflows from The Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) countries during period of 2005 to 2014. Two types of panel unit root tests, common unit root processes represented in Levin, Lin and Chu panel unit root test and individual unit root processes represented in Im, Pesaran and Shin panel unit root test and Fisher-type Augmented Dickey Fuller (ADF-Fisher) panel unit root test and Fisher-type Philips Perron (PP-Fisher) panel unit root test to analyze the stationarity of data. The panel cointegration test based on Pedroni seven residual cointegration tests and Kao residual cointegration test were used to test in panel among the variables. With the help of Eviews 9 software and a sample of 14 Arab countries, the results imply that the level of economic growth of the Arab countries and their inward FDI inflows from OECD countries have a long-run equilibrium relationship. Moreover, Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS) estimator of the study model indicated that inward direct investments inflows from OECD countries have a significant positive impact on the economic growth of Arab countries.

Keywords: OECD, FDI, Growth, Panel cointegration, FMOLS, Arab countries.

أولاً: مقدمة

يمثل الاستثمار أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. وتمثل مصادر الاستثمار بوجه عام في كل من الاستثمار المحلي الذي يستند على المدخرات المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتسم بطبيعة طويلة الأجل تميزه عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي غالباً ما يسعى لجنى الأرباح من أنشطة قصيرة الأجل.

هذا وإزاء ما تعانيه المنطقة العربية من فجوة نقص المدخرات المحلية الأمر الذي يحول دون دعم نموها الاقتصادي، فقد سعت جاهدة نحو المضي قدماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتشير الإحصاءات الرسمية المتوفرة بشأن ذلك إلى أن عدد مشروعات هذا النوع من الاستثمار في الدول العربية قد شهد انجهاً عاماً للنمو من 460 مشروعاً عام 2003 إلى 1325 مشروعاً عام 2008، ثم شهد هبوطاً مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتباراً من عام 2009 حيث وصل إلى 1160 مشروعاً، ثم زاد تراجعاً مع حدوث ثورات الربيع العربي ليصل عام 2013 إلى 946 مشروعاً، وذلك مع توقعات بتوقف موجة التراجع في الأعوام المقبلة. وقدرت التكلفة الاستثمارية لمشروعات الاستثمار الأجنبي في تلك الدول خلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى مارس 2016 ما يزيد عن تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها بنحو 1.8 مليون فرصة عمل (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016_a).

وفي إطار مساعي الدول العربية لتعزيز نموها الاقتصادي، فقد دعمت منذ عام 2005 نشاطها مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوصفها منظمة مميزة تساعد الحكومات في معالجة القضايا التي تتعلق بتحديات العولمة وتشجيع الاستثمار والنمو، وذلك من خلال مبادرة تتألف من دعمتين هما برنامج الحوكمة وبرنامج التنافسية. ويشكل تحسين مناخ جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد المحاور الأساسية لبرنامج التنافسية، حيث يهدف هذا البرنامج بوجه عام نحو زيادة الاستثمارات وتنمية القطاع الخاص من أجل نمو شامل ومستدام. ويضم البرنامج ممثلي 18 حكومة عربية من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان وفلسطين وقطر والسعودية وتونس والإمارات واليمن. وتقوم مجموعة العمل المنوطة بشأن سياسات دعم الاستثمار والتي ترأسها اليابان بمراجعة الاتجاهات في تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر، وإعداد سياسات استثمار منفتحة وشفافة، وإجراء تحليلات بشأن كيفية زيادة تأثير هذا الاستثمار على التوظيف المحلي (OECD, 2014).

وقد انعكست الشراكة التي تجمع بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول العربية في ظهور المنظمة ضمن أكبر المستثمرين في المنطقة العربية. فقد بلغت تدفقات الاستثمارات المباشرة إليها من دول المنظمة وفقاً لآخر إحصاء قد توافر نحو 27.7 مليار عام 2014، بما يمثل نحو 62.6% من إجمالي تلك الاستثمارات الوافدة للمنطقة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتتمان الصادرات، 2016b).

وفي ضوء ما سبق يكون من الضروري الوقوف على دور استثمارات دول المنظمة في تحقيق النمو الاقتصادي للدول العربية. ومن ثم تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد طبيعة الأثر التنموي لاستثمارات دول المنظمة في الدول العربية. وترجع أهمية هذه الدراسة إلى كونها تركز على نوع معين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي فقط الواردة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهو الأمر الذي يجعلها دراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة. فقد انصب تركيز تلك الدراسات، سواء ما كان مطبقاً منها على الدول العربية بشكل غير مباشر بوصفها تدخل ضمن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تعرف بدول MENA أو بشكل مباشر عليها دون غيرها، على العلاقة بين إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوجه عام والنمو الاقتصادي دون النظر للجهة التي تأتي منها تلك الاستثمارات وما إذا كان هناك شراكة بينها وبين الدولة المضيفة لها من عدمه. وقد كان لإغفال ذلك الجانب دوره في الجدل الذي يثور بشأن نتائج هذه الدراسات. فهناك عدد من هذه الدراسات قد توصل إلى تحقق الأثر التنموي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وكونه أثراً موجباً، في حين توصلت دراسات أخرى إلى عدم ثبوت تحقق هذا الأثر أو كونه أثراً تنموياً سلباً.

فالدراسة الحالية هي من أولى الدراسات التي ينصب اهتمامها على أثر تدفقات استثمارات دول المنظمة تحديداً على النمو الاقتصادي للدول العربية، وعلى قياس هذا التأثير باستخدام منهجية مطورة هي منهجية التكامل المشترك للبانل panel cointegration. وهي تهدف نحو تحليل تطور هذا النوع من الاستثمارات وتوزيعه بين الدول العربية، ثم التعرف على مدى وجود علاقة طويلة الأجل بينه وبين النمو الاقتصادي لها، مع تقدير حجم هذه العلاقة، وذلك على النحو الذي يفيد متخذى القرارات المعنيين بهذا الشأن. وتمثل فرضيتي الدراسة فيما يلي:

- 1- توجد علاقة تكامل مشترك بين استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحفز النمو الاقتصادي للدول العربية.
 - 2- توجد علاقة إيجابية بين استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحفز النمو الاقتصادي للدول العربية.
- وقد تم تقسيم أجزاء الدراسة بما يتلائم مع تحقيق أهدافها. حيث تبدأ بالتأصيل النظري للعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، ثم متابعة تطور الاستثمارات الواردة من المنطقة وتوزيعاتها فيما بين الدول العربية. ويلي ذلك الإطار التطبيقي للدراسة الذي يستند في الإجابة على فرضيتي الدراسة على منهجية التكامل المشترك للبانل، وتقدير المربعات الصغرى العادية تامة التعديل Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS). وقد طبقت الدراسة وفقاً لما هو متاح من بيانات على أربعة عشر دولة عربية خلال الفترة (2005-2014).

ثانياً: التأصيل النظري للعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي

فكرياً، يركز البعد الاقتصادي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للدول المضيفة له على أربعة نظريات يمكن التمييز فيما بينها على النحو التالي: (Görg and Greenaway, 2004; Ozturk, 2007; Moura and Forte, 2010; Almfraji and Almsafir, 2014; Gammoudi et al., 2016).

- 1- النظرية النيوكلاسيكية Neoclassical Theory، وهي التي ترى في كون الاستثمار الأجنبي يساهم في تحسين النمو الاقتصادي من خلال دوره في تراكم رأس المال ونقل التقنية.
- 2- نظرية النمو الضمني Endogenous Theory، وهي تؤيد النظرية السابقة ولكنها تتميز في كونها ترى في تعدد القنوات التي ينفذ من خلالها تأثير هذا النوع من الاستثمار، والتي توصف إجمالاً بمسمى بمزايا الإنتاجية "Spillovers". وتضم كل من التكنولوجيا ومكاسب رأس المال البشري وحفز المنافسة والدخول إلى أسواق التصدير.

- 3- نظرية التبعية Dependency Theory، وهي على النقيض من النظريات السابقة فهي ترى أن الاستثمار الأجنبي هو معوق للنمو في الدول المضيفة له بما يسببه من تشوهات في اقتصاد هذه الدول ومزاومة للاستثمارات المحلية.
- 4- نظرية الوسطية Middle Path Theory، وهي ترى في تعدد آثار الاستثمار الأجنبي بين إيجابية وسلبية، وبالتالي ضرورة توخي الحذر عند التعامل معه.

أما تجريبياً، فيرتكز البعد الاقتصادي على نتائج الدراسات التطبيقية السابقة. فقد كان هناك تنوعاً ملحوظاً في هذه الدراسات القياسية المعنية بالعلاقة بينهما، تبعاً لاختلاف المنهجية المستخدمة والإطار المكاني والزمني لكل منها. وسوف يتم تقسيمها بما يتفق ونطاق اهتمام الدراسة الحالية ألا وهو الدول العربية إلى مستويين. المستوى الأول هو المستوى غير المباشر أو الأكثر اتساعاً، ويضم الدراسات المطبقة على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تمثل الدول العربية شقاً هاماً فيها، كما هو موضح بالجدول رقم (1). ثم المستوى الثاني وهو المباشر، حيث يضم الدراسات المطبقة على دول المنطقة العربية، كما هو موضح بالجدول (2).

جدول (1): الدراسات المتعلقة بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

الدراسة	الفترة	أهم المتغيرات	المنهجية	أهم النتائج
Sadni-Jallab et al. (2008)	2005-1970	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، كمؤشر للاستقرار الاقتصادي الكلي، درجة الانفتاح التجاري.	الطريقة العامة للعزوم، والمربعات الصغرى ذات المرحلتين.	لا يوجد تأثير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر منفرداً على النمو الاقتصادي، حيث يعتمد ظهور التأثير الإيجابي لهذا الاستثمار على درجة الاستقرار الاقتصادي.
Nicet-Chenaf and Rougier (2009)	2004-1975	الناتج المحلي الاجمالي، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي، الصادرات، الائتمان، الطاقة، معدل الادخار، معدل التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف، البنية الأساسية، درجة التحضر.	نموذج هيكلية مكون من خمس معادلات آنية	الآثار المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو ليست معنوية، الا انه من المحتمل انه يحفز الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي من خلال قنوات غير مباشرة تتمثل في تحسين كل من تراكم رأس المال البشري والصادرات .
Ahmadi and Ghanbarzadeh (2011)	2008 - 1970	الناتج المحلي الاجمالي، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات	متجه الانحدار الذاتي للبانل، اختبار جرانجر للسببية	توجد علاقة تبادلية بين الناتج والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.
Khazri and Djelassi (2011)	2010-1986	النمو الاقتصادي، التحرر المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر .	انحدار التأثيرات العشوائية	توجد علاقة سالبة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي، في حين ان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي جاءت موجبة.
Brahim and Rachdi (2014)	2011-1984	الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، التجارة، الاستهلاك الحكومي، الاستثمار المحلي، السكان، الرقم القياسي لاسعار المستهلكين، سعر الصرف التقاطعي، جودة المؤسسات.	نموذج انحدار البانل متسلسل الانتقال	تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي يتوقف على درجة تطور المؤسسات.
Saidi et al. (2014)	2012-1996	الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، تطور القطاع المالي، الاستثمار في رأس	استخدام تقدير الطريقة العامة للعزوم في منهجية البانل الحركي	اسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو في الاجل الطويل يعتمد على توافر شروط مكملة

تتضمن كل من العوامل المحلية والسياسات الداعمة.		المال البشري، الاستثمار المحلي الاجمالي، معدل التضخم، جودة الحوكمة .		
تحقق وجود تأثيرات موجبة ومعنوية لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاطار المؤسسي على النمو الاقتصادي	طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة	الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسات.	2012- 2006	Roy and Roy (2016)

المصدر: إعداد الباحثة

جدول (2): الدراسات المتعلقة بالمنطقة العربية

أهم النتائج	المنهجية	أهم المتغيرات	الفترة	الدراسة
يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر من النمو متى اقترن تأثيره بالتفاعل مع المتغيرات المالية.	اختبار جرانجر للسببية	الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التطور المالي	1999-1975	Omran and Bolbol (2003)
تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول العربية محدودا او يكاد يكون معدوما . وأن كل من التطور المالي والانفتاح التجاري ورأس المال البشري وجودة البنية الاساسية ليست كافية لتسمح لتلك الدول بالاستفادة من الآثار التنموية لهذا الاستثمار.	منهجية البانل الحركي باستخدام الطريقة العامة للعزوم	الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التطور المالي، الانفتاح المالي، رأس المال البشري ، جودة البنية الاساسية.	2008- 1970	El-Wassal (2012)
المحرك الأساسي للتأثير التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر هو أن يكون على نمط الاستثمارات الجديدة، أما النمط القائم على الاستحواذ والاندماج فليس له تأثير على النمو.	المحاكاة.	معدل النمو ، الاستثمار الأجنبي المباشر.	No period	Méon and Sekkat (2013)
وجود ارتباط موجب بين تحسن العوامل المؤسسية وتحفيز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو.	تحليل الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية	القيمة المضافة للقطاع الصناعي، الاستثمار الأجنبي المباشر، تكوين رأس المال، إنتاجية العمل، الانفتاح التجاري، العوامل المؤسسية.	2014- 1996	Al-Shammari and Al-Rashid (2017)

المصدر: إعداد الباحثة

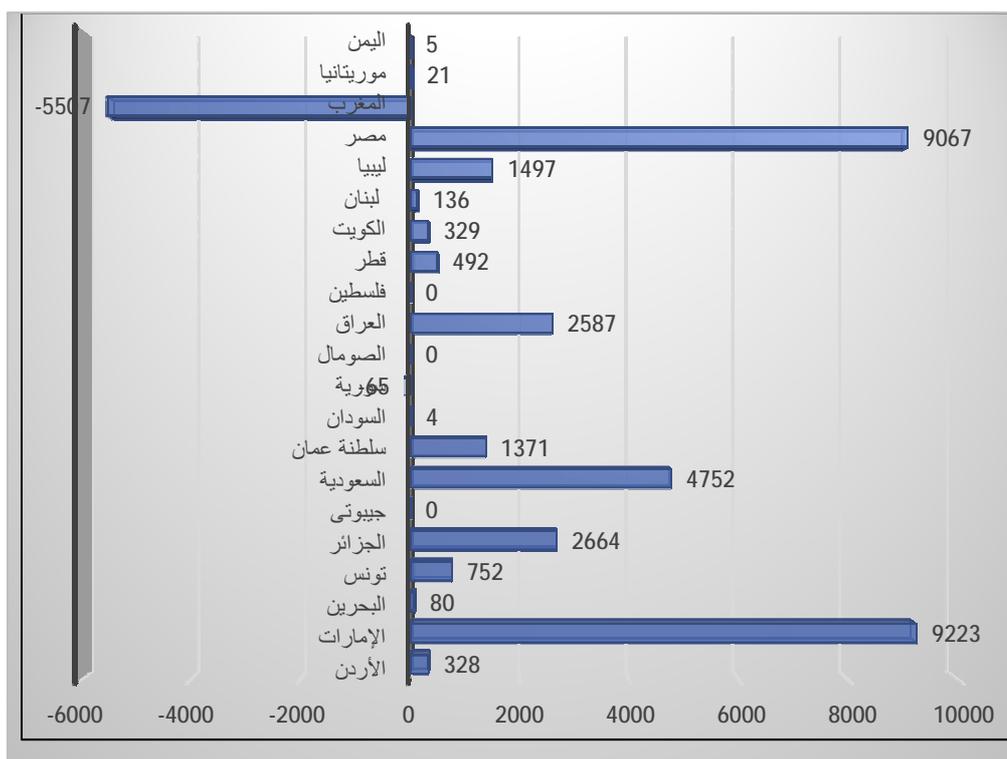
ويلاحظ من متابعة الجدولين أن القاسم المشترك بين هذه الدراسات، بالإضافة إلى اعتمادها على بيانات البانل، أنها تركز على الاستثمار الأجنبي المباشر على عموميته أي دون التمييز بين الجهات التي يرد منها. وقد توصلت أغلبها إلى كون تأثير هذا الاستثمار يكون إيجابياً على النمو الاقتصادي بما يتفق مع توجهات كل من النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الضمني وذلك بعد إدخال عوامل أخرى، حيث لا يؤثر معنوياً على النمو متى كان منفرداً. ومع ذلك، فهناك بعض الدراسات التي ترى أن هذا الاستثمار له تأثيراً سلباً أو معدوماً على النمو. وقد تم التوصل إلى هذه النتائج باستخدام عدد من المنهجيات لم يكن من بينها منهجية التكامل المشترك للبانل أو تقدير FMOLS.

ثالثاً: توزيعات استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المنطقة العربية:

يشير واقع بيانات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة العربية من قبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ارتفاع كبير في حجم استثماراتها بالمنطقة من 5.7 مليار دولار عام 2013 إلى 27.7 مليار دولار عام 2014، وهو ما

جاء نتيجة حالة الاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية التي بدأت تشهدها المنطقة. وذلك بعد أن شهدت تلك التدفقات تدبذباً واضحاً منذ عام 2005 وحتى عام 2012، حيث اتخذت مساراً صعودياً من 7.9 مليار دولار عام 2005 حتى بلغت ذروتها القصوى عام 2008 بقيمة 58.1 مليار دولار قبل أن تهوى إلى 10.3 مليار دولار عام 2009 متأثرة بالأزمة المالية العالمية، ثم تعاود الصعود إلى 26.3 مليار دولار عام 2011 قبل أن تتراجع إلى 22.8 مليار دولار عام 2012 ومنها إلى 5.7 مليار دولار عام 2013 متأثرة بتداعيات ثورات الربيع العربي على مناخ الاستثمار. وهكذا فقد وصل مجموعها خلال الفترة (2005 – 2014) إلى نحو 208 مليار دولار.

شكل (1): الدول العربية المستقبلية للتدفقات الاستثمارية من دول OECD خلال عام 2014



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016_أ)

ويوضح الشكل (1) قائمة أهم الدول العربية المستقبلية لاستثمارات المنظمة بالمليارات دولار خلال أحدث عام توفرت له البيانات وهو عام 2014. حيث تبعاً للتسلسل التصاعدي تأتي الامارات في مقدمة تلك الدول بحصة تصل إلى 33.2% من إجمالي قيمة التدفقات في هذا العام. وهو ما يرجع إلى نمو قطاع التشييد والعقارات والخدمات المالية والسياحة فضلاً عن كونها من أعلى الدول من حيث مؤشرات التنافسية العالمية والتنمية البشرية المرتفعة جداً (Gulf Centre for Development Policies, 2013). وتأتي مصر في المرتبة الثانية بعد أن شهدت بعض التحسن في أوضاعها الاقتصادية، حيث بلغ نصيبها من الإجمالي نحو 32.9%. أما السعودية فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنصيب نسبي قدره 17.3% من الإجمالي. وتبعاً لما تقدم يمكن استنتاج أن هناك تركيز غي توزيع تدفقات تلك الاستثمارات في عدد محدود من الدول العربية.

وبالنظر إلى بيانات الأرصدة الاستثمارية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد كانت تمتلك في المنطقة العربية نحو 64.4 مليار دولار في نهاية عام 2005 ثم تزايدت طبيعتها التراكمية لتصل في نهاية عام 2014 إلى ما يقرب من 228 مليار دولار. وقد ضمت قائمة أهم خمس دول مستثمرة في المنطقة من دول المنظمة بنهاية عام 2014 على التوالي كل من الولايات المتحدة في المركز الأول بقيمة 71.2 مليار دولار وحصة تمثل الثلث تقريباً فقد بلغت 31.3%، ثم هولندا بقيمة 55.3 مليار دولار وبحصة نحو الربع حيث سجلت 24.3%، ثم إيطاليا في المركز الثالث بقيمة 37.6 مليار دولار بحصة 16.5%، ويلى ذلك كل من فرنسا والمملكة المتحدة.

رابعاً: الإطار التطبيقي

تستند الدراسة في تحديد النموذج القياسي على مطالعة الأدبيات السابقة المعنية بالعلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي، والتي سبق عرضها آنفاً. حيث يمثل اختيار المتغيرات اللبنة الأولى في إعداد النموذج. وقد تم تحديد عدد من المتغيرات بوصفها أكثر تداولاً في الدراسات التطبيقية المعنية بواقع الدول العربية. وقد شكلت دراسات (Moura and Forte, 2010; Almfraji and Almsafir, 2014; Gammoudi et al., 2016) المرجعية الأساسية في شأن هذه المتغيرات، وما يمكن أن تكون عليه طبيعة العلاقات فيما بينها. ويتضمن الجدول التالي التفاصيل المتعلقة بتوصيف النموذج من حيث متغيراته، ومؤشرات التعبير عنها، والعلاقات المتوقعة فيما بينها.

جدول (3): توصيف مكونات النموذج

الرمز	المتغير	المؤشر	الإشارة
GDP _{it}	النمو الاقتصادي للدول العربية	معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t	
FDI _{it}	الاستثمارات المباشرة الواردة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	صافي تدفقات الاستثمارات المباشرة الواردة من المنظمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t	+
GOV _{it}	القطاع الحكومي	الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t	+
PDI _{it}	الاستثمار المحلي	الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t	+
POP _{it}	السكان	معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية للدولة i في الفترة t	+/-

المصدر: إعداد الباحثة

وقد تمثلت مصادر البيانات في كل من تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2016 والذي تصدره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بالإضافة إلى قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية وفقاً لآخر تحديث لها (World Bank).

تفيد الإشارة الموجبة أنه من المتوقع أن يكون للاستثمارات الواردة من منظمة التعاون تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي من خلال قنوات نقل التكنولوجيا الحديثة، وتنمية الموارد البشرية، وتفعيل المنافسة، وتطوير أداء المنشآت المحلية، وحفز الاندماج في السوق العالمي. كما أن النمو الاقتصادي تبعاً لما تقوله النظرية الاقتصادية من المتوقع أن يتأثر طردياً بعناصر تنشيط الطلب الكلي في الاقتصاد المحلي ممثلة في كل الإنفاق الحكومي، والاستثمار المحلي. أما عن السكان فعلى الرغم من اتفاق عدد كبير من الدراسات حول أهمية إدخاله عند التعرض لاقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية، إلا أن هناك جدل حول طبيعة علاقته بالنمو الاقتصادي وفي هذا الصدد يشير الاتجاه الغالب إلى أن العلاقة تأخذ شكل مقلوب منحنى "U" حيث أنه في المراحل الأولى من التنمية يكون للنمو السكاني والتوجه نحو التحضر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، إلا أنه في المراحل التالية منها يكون للنمو السكاني واستمرار التحضر أثر سالب (Gammoudi et al., 2016). وقد لاقى التأثير السالب للنمو السكاني تأييداً في دراسات أخرى مثل دراسة (Kose et al., 2009).

وتعتمد الدراسة في هذا الإطار على بيانات البانل حيث تضم 14 مقطع عرضي تمثل الدول العربية التي توافرت فيها بيانات لمتغيرات النموذج. وهي الإمارات، والبحرين، والجزائر، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وسلطنة عمان، وقطر، والسعودية، والسودان، وتونس. وقد أمكن تجميع البيانات لأحدث فترة ممكنة وهي تمتد من عام 2005 وحتى عام 2014.

هذا وتتميز بيانات البانل بقدرتها على تحليل التطور الزمني لمجموعة من الدولة بدلاً من تحليل السلوك الزمني لكل منها على حدة. فهذا النوع يأخذ في الحسبان اعتبارات عدم التجانس الفردي، كما يسمح بتمثيل كم أكبر من البيانات مع تحسين كفاءة التقدير. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض عدد سنوات العينة الممثلة في الدراسة يجعلها أقل عرضة لمشكلة الارتباط التسلسلي بين

البواقي، ويعرف ذلك بالبانل الجزئي، تمييزاً له عن البانل الكلي والذي تمتد فيه البيانات لفترات زمنية طويلة مما يزيد من إمكانية التعرض لهذه المشكلة (Simon, 2015).

تطبق الدراسة منهجية التكامل المشترك للبانل، وذلك بهدف التعرف على مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الاستثمارات الواردة للدول العربية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبين النمو الاقتصادي لهذه الدول. ويعتبر البدء بإجراء اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل Panel unit root tests أساسياً، وذلك لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة وتحديد درجة التكامل فيما بينها، وبالتالي يمكن التحقق من مدى ملاءمة تطبيق منهجية الدراسة عليها من عدمه. حيث تكون المنهجية ملائمة متى كانت السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى وإنما يكون سكونها بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية (Chaiboonsri et al., 2010).

تتميز اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل عن تلك المتعلقة بالبيانات الزمنية العادية بما تتضمنه من حجم أكبر من المعلومات عن الجانبين الزمني والمقطعي. وهي تنقسم إلى مجموعتين: المجموعة الأولى ذات جذر الوحدة المشترك وهي تضم اختبار Levin, Lin and Chu، وتنقسم بأن معلماً تكون مشتركة عبر المقطع العرضي. أما المجموعة الثانية فهي اختبارات جذر الوحدة ذات جذر الوحدة الفردي، حيث تختلف معلماً عبر المقطع العرضي. هذا وتضم المجموعة الثانية داخلها كل من اختبار Im, Pesaran and Shin، اختبار Fisher-type Augmented Dickey Fuller (ADF-Fisher)، اختبار Pesaran and Shin Fisher-type Philips Perron (PP-Fisher) (Morshed, 2010). وقد طبقت الدراسة جميع الاختبارات الأربعة لجذر الوحدة على بيانات المتغيرات التي تضمنتها. ويوضح الجدول (4) نتائج إجراءاتها على البيانات عند المستوى. أما الجدول (5) فيتضمن عرض لنتائجها بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية. تتمثل فرضية العدم لكل اختبار من الأربعة في احتواء السلسلة على جذر الوحدة (غير ساكنة)، أما الفرضية البديلة فهي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة (أي ساكنة).

جدول (4): نتائج اختبارات جذر الوحدة للبانل لكل المتغيرات المستخدمة في حالة المستوى

الاختبار	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
Levin, Lin and Chu t*- Stat.		
1. GDP _{it}	-1.52	0.06
2. FDI _{it}	-2.52	0.00
3. GOV _{it}	0.00	0.50
4. PDI _{it}	-5.08	0.00
5. POP _{it}	-20.24	0.00
Im, Pesaran and Shin W-Stat.		
1. GDP _{it}		
2. FDI _{it}	-0.89	0.18
3. GOV _{it}	-0.54	0.29
4. PDI _{it}	0.31	0.62
5. POP _{it}	-0.69	0.24
5. POP _{it}	-9.53	0.00
ADF-Fisher Chi-square		
1. GDP _{it}		
2. FDI _{it}	37.51	0.10
3. GOV _{it}	33.83	0.20
4. PDI _{it}	29.52	0.38
5. POP _{it}	37.38	0.11
5. POP _{it}	122.10	0.00
PP-Fisher Chi-square		
1. GDP _{it}		
2. FDI _{it}	74.56	0.00
3. GOV _{it}	67.06	0.00
4. PDI _{it}	38.80	0.08
4. PDI _{it}	21.25	0.81

5. POP _{it}	18.87	0.90
----------------------	-------	------

المصدر إعداد الباحثة

وتبعاً للنتائج الموضحة بالجدول (4) بوجه عام، فإن هناك تفاوتاً في مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى سواء على مستوى كل اختبار على حدى بين متغير لآخر أو على مستوى النتائج ما بين الاختبارات، وذلك عند مستوى معنوية 5%. فنتائج اختبار Levin, Lin and Chu تشير إلى كون المتغيرات المثلثة في كل من GDP_{it}, GOV_{it} يحتوي على جذر الوحدة بما يعنى قبول فرضية العدم، في حين تم رفض فرضية العدم لكل من FDI_{it} و PDI_{it} و POP_{it}. أما تبعاً لاختبار Im, Pesaran and Shin فقد كانت سلاسل كل من GDP_{it} و FDI_{it} و GOV_{it} و PDI_{it} غير ساكنة في حين كانت فقط سلسلة POP_{it} ساكنة. وقد جاءت نتائج اختبار ADF-Fisher متوافقة مع نتائج اختبار Im, Pesaran and Shin. أما عن اختبار PP-Fisher فقد تم رفض فرضية العدم لكل من GDP_{it} و FDI_{it}، وقبول تلك الفرضية لكل من PDI_{it} و POP_{it}. وما تقدم يتبين أن غالبية المتغيرات ذات سلاسل زمنية غير ساكنة عند المستوى مما يتعين معه أخذ الفروق للتحقق من مدى سكونها. ويوضح جدول (5) أنه عند أخذ الفروق الأولى أو الثانية، تصبح كل سلاسل المتغيرات ساكنة بما يعنى رفض فرضية العدم لكل منها على مستوى كافة الاختبارات الأربعة عند مستوى معنوية 5%. وتبعاً لذلك تكون منهجية التكامل المشترك للبانل ملائمة لتمثيل العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول (5): نتائج اختبارات جذر الوحدة للبانل لكل المتغيرات المستخدمة في حالة أخذ الفروق

الاختبار	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
Levin, Lin and Chu t*- Stat.		
1. GDP _{it}	-6.62	0.00
2. FDI _{it}	-4.51	0.00
3. GOV _{it}	-13.78	0.00
4. PDI _{it}	-12.07	0.00
5. POP _{it}	-20.85	0.00
Lm, Pesaran and Shin W-Stat.		
1. GDP _{it}	-3.71	0.00
2. FDI _{it}	-2.89	0.00
3. GOV _{it}	-4.32	0.00
4. PDI _{it}	-3.35	0.00
5. POP _{it}	-7.38	0.00
ADF-Fisher Chi-square		
1. GDP _{it}	65.21	0.00
2. FDI _{it}	59.11	0.00
3. GOV _{it}	71.16	0.00
4. PDI _{it}	60.37	0.00
5. POP _{it}	115.23	0.00
PP-Fisher Chi-square		
1. GDP _{it}	131.47	0.00
2. FDI _{it}	157.58	0.00
3. GOV _{it}	191.60	0.00
4. PDI _{it}	146.20	0.00
5. POP _{it}	53.64	0.00

المصدر إعداد الباحثة

هذا وتنحسد هذه المنهجية من خلال عدة اختبارات تعرف باختبارات التكامل المشترك للبانل. ويأتي في مقدمة تلك الاختبارات ذلك النوع الذي قدمه Pedroni والذي يعد الأكثر شيوعاً في الدراسات. وهو يتضمن سبع اختبارات. أربعة اختبارات منها تقوم على البعد الداخلي للتكامل (within-dimension)، و تتمثل في كل من Panel V-Statistic، Panel ADF-Statistic، Panel PP-Statistic، Rho-Statistic، وثلاثة اختبارات تقوم على البعد البيني للتكامل (between-Dimension)، و تتمثل في كل من Group PP-Statistic، Group Rho-Statistic، Group ADF-Statistic. ويتمثل الاختلاف الأساسي فيما بينها من منظور كيفية معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Pedroni, 2004; Sothan, 2016).

وبالإضافة إلى ما قدمه Pedroni، فإن هناك اختباراً آخر قدمه Kao. وهو يركز على تطوير استخدام اختبار Dickey Fullor في التحقق من وجود التكامل. وتتمثل نقطة التقاء اختباري Kao و Pedroni في كون فرضية العدم لكل منهما تتمثل في عدم وجود تكامل مشترك للمتغيرات البانل، ومن ثم الفرضية البديلة تقضي بوجود تكامل مشترك لكل متغيرات البانل (Morshed, 2010).

وقد تضمنت الجداول (6)، (7)، (8) عرضاً لنتائج إجراء اختبار Pedroni بمختلف أشكاله السبع. حيث يمثل الجدول (6) نتائج الاختبار بافتراض عدم وجود قاطع أو اتجاه، والجدول (7) نتائج الاختبار بافتراض وجود قاطع دون اتجاه، أما الجدول (8) فهو يعرض النتائج بافتراض وجود قاطع واتجاه. وقد اشتركت نتائج كل جدول مع الآخر بشأن تفوق عدد إحصاءات الاختبارات التي أظهرت رفض فرضية العدم وهي Panel ADF-Statistic، Panel PP-Statistic، Group PP-Statistic، Group ADF-Statistic عن عدد إحصاءات الاختبارات التي أظهرت قبول فرضية العدم وهي Panel V-Statistic، Panel Rho-Statistic، Group Rho-Statistic، وذلك عند مستوى معنوية 5%. واستناداً لما سبق، فإن اختبار Pedroni يكون في صالح تأييد وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة في الأجل الطويل. وقد أسفرت أيضاً نتائج إجراء اختبار Kao الموضحة بالجدول (9) عن تأييد وجود علاقة التكامل المشترك بين كل المتغيرات حيث تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 1%. واستناداً إلى نتائج الجداول (6) و (7) و (8) و (9) يثبت تحقق الفرضية الأولى للدراسة.

جدول (6): نتائج اختبارات Pedroni للتكامل المشترك للبانل في حالة عدم وجود القاطع أو الاتجاه

الاختبار	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
عدم وجود تكامل مشترك: فرضية العدم		
1• Panel v-Statistic	-1.868	0.969
2• Panel rho-Statistic	1.665	0.952
3• Panel PP-Statistic	-5.259	0.000
4• Panel ADF-Statistic	-2.387	0.008
5• Group rho-Statistic	3.274	0.999
6• Group PP-Statistic	-12.094	0.000
7• Group ADF-Statistic	2.814	0.002

المصدر إعداد الباحثة

جدول (7): نتائج اختبارات Pedroni للتكامل المشترك للبانل في حالة عدم وجود الاتجاه

الاختبار	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
<u>عدم وجود تكامل مشترك: فرضية العدم</u>		
1• Panel v-Statistic	-2.097	0.982
2• Panel rho-Statistic	3.083	0.999
3• Panel PP-Statistic	-9.307	0.000
4• Panel ADF-Statistic	-2.424	0.007
5• Group rho-Statistic	4.357	1.000
6• Group PP-Statistic	-15.580	0.000
7• Group ADF-Statistic	-4.115	0.000

المصدر إعداد الباحثة

جدول (8): نتائج اختبارات Pedroni للتكامل المشترك للبانل في حالة وجود القاطع و الاتجاه

الاختبار	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
<u>عدم وجود تكامل مشترك: فرضية العدم</u>		
1• Panel v-Statistic	-3.339	0.999
2• Panel rho-Statistic	4.573	1.000
3• Panel PP-Statistic	-10.885	0.000
4• Panel ADF-Statistic	-1.916	0.027
5• Group rho-Statistic	5.400	1.000
6• Group PP-Statistic	-23.942	0.000
7• Group ADF-Statistic	-7.432	0.000

المصدر إعداد الباحثة

جدول (9): نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك للبانل

الاختبار	القيمة الاحصائية	Probability
<u>عدم وجود تكامل مشترك: فرضية العدم</u>		
ADF-Statistic	-2.851	0.002

المصدر إعداد الباحثة

هذا وقد قامت الدراسة بإعداد نموذج الانحدار لمنهجية التكامل المشترك فيما يعرف بتقدير المربعات الصغرى تام التعديل Fully Modified Ordinary Least Squares (FMOLS). وقد قدمه Pedroni. وهو تقدير غير معلمى non-parametric يتميز بكونه لا يصحح فقط مشكلة الارتباط الذاتى بين الأخطاء، بل أيضاً يعالج مشكلة الضمنية endogeneity التي تعنى وجود متغيرات تتحدد داخلياً، مما يضمن الحصول على نتائج غير متحيزة.

ويتمثل الشكل العام لتقدير FMOLS على النحو التالى (Chaiboonsri et al., 2010):

$$\widehat{B}_i, FMOLS = N^{-1} \sum_{i=1}^N \left[\sum_{t=1}^T (X_{it} - X_i^*)^2 \right]^{-1} \left[\sum_{t=1}^T (X_{it} - X_i^*) Y_{it}^+ - T \widehat{Y}_i \right]$$

حيث:

i = بيانات المقطع العرض وعددها الإجمالى N

$$t = \text{بيانات السلاسل الزمنية وعددها الإجمالي } T$$

$$\hat{B}_i, FMOLS = \text{مقدر المربعات الصغرى العادية تام التعديل}$$

$$X_{it} = \text{المتغير الخارجى}$$

$$X_i^* = \text{متوسط المتغير الخارجى}$$

$$Y_{it}^+ = \text{الفرق بين المتغير الداخلى } Y_{it} \text{ ومتوسطه } Y_i^* \text{ أخذاً في الاعتبار كل من التباين المشترك والتغير الذى يحدث في المتغير الخارجى}$$

$$\hat{Y}_i = \text{مصحح أثر الارتباط الذاتى}$$

هذا وتعد معالجة مشكلة الضمنية أمراً هاماً يميز هذا النموذج المستخدم في الدراسة، لأن المتغيرات الخارجية في النموذج والمتمثلة في كل من الاستثمار الاجنبي والانفاق الحكومي والاستثمار المحلى والسكان كان من المتوقع أن تتأثر بالنمو الاقتصادي الذى هو المتغير الداخلى وليس فقط ان تؤثر فيه.

ويتضمن الجدول (10) عرضاً لنتائج تقدير FMOLS. فيتضح منه أن الاستثمارات المباشرة الوافدة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تؤثر معنوياً على النمو الاقتصادي للدول العربية، حيث يترتب على زيادة تلك الاستثمارات بنسبة 1% حدوث زيادة في معدل النمو الاقتصادي بنحو 0.5% عند مستوى معنوية 10%. الأمر الذى يعنى تحقق الفرضية الثانية للدراسة. كما تبين وجود ارتباط معنوى طردى بين دور القطاع الحكومي في الدول العربية ومعدل نموها، حيث يصاحب زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكى بنسبة مئوية واحدة نمواً اقتصادياً يقدر بنسبة تقرب من 0.3% بدرجة ثقة تصل إلى 99%. ويعكس ذلك أهمية الدور الحكومي في تنشيط اقتصاديات تلك الدول، وهو ما يتفق مع الفكر الكينزى الذى يرى في الطلب محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي. وعلى ذلك فقد جاءت الإشارات الفعلية لتأثير كل من الاستثمارات والإنفاق الحكومي متوافقة مع الإشارات المتوقعة تبعاً للجدول (3).

هذا وقد جاء تأثير الاستثمارات المحلية الذى عبرت عنه بالدراسة بالائتمان المقدم للقطاع الخاص مخالفاً للإشارة المتوقعة. حيث يتضح من الجدول (10) أن إشارة معلمة الاستثمار المحلى جاءت سالبة، وإن كانت قيمتها منخفضة لا تتجاوز 0.02%، وذلك عند معنوية 10%. وقد يرجع ذلك إلى انخفاض كفاءة توظيف القروض في المصارف العربية وتركيز أغلبها على القروض قصيرة الأجل مما قد يعوق دعم النمو الذى هو عملية طويلة الأجل، فضلاً عن تباين واضح فيما بين الدول العربية من حيث حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص. فهناك دول يتدنى فيها حجم هذا الائتمان مثل السودان في حين يزيد حجم الائتمان في دول الاقتصاديات المتنوعة مثل لبنان والأردن (صندوق النقد العربى، 2008). أما بصدد تأثير السكان، فقد تبين أنه يمارس تأثيراً عكسياً على النمو الاقتصادي في الدول العربية. فعند مستوى ثقة 99%، تؤدي زيادة معدل النمو السكاني بنسبة 1% إلى انخفاض النمو الاقتصادي بنحو 0.46%. وهو ما يعزى إلى كون احتياجات السكان المتزايدة تشكل ضغطاً على الموارد الاقتصادية المحدودة في تلك الدول، خاصة مع انخفاض المستوى المهارى للسكان فيها مما يحول دون زيادة إنتاجية العامل فيها.

جدول (10): نتائج تقدير العلاقة باستخدام FMOLS المتغير التابع هو GDP_{it}

المتغيرات	المعاملات	القيمة الاحصائية
FDI_{it}	0.455***	(1.900)
GOV_{it}	0.265*	(5.625)
PDI_{it}	-0.026***	(-1.816)
POP_{it}	-0.468*	(-4.597)

المصدر إعداد الباحثة

-القيم بين الأفواس تشير إلى قيمة اختبار (t) الإحصائية.

*- معنوى عند 1%، ** معنوى عند 5%، *** معنوى عند 10%.

خامساً: الخاتمة والتوصيات

ركزت هذه الدراسة على أثر تدفقات استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على اقتصاديات الدول العربية المستقبلية لها. وهي دراسة تتميز بكونها لها السبق في طرح مناقشة الأثر التنموي لهذا النوع من الاستثمارات على وجه الخصوص بشكل قياسي في الدول العربية. وفي هذا الإطار تختبر الدراسة فرضيتين، الأولى: توجد علاقة تكامل مشترك بين استثمارات دول المنظمة والنمو الاقتصادي للدول العربية، أما الثانية فهي: توجد علاقة إيجابية بين استثمارات دول المنظمة والنمو الاقتصادي للدول العربية. وللتحقق من انطباق هذه الفرضيات من عدمه، فقد استخدمت الدراسة بيانات 14 دولة عربية خلال الفترة (2005-2014). وقد توصلت باستخدام منهجية التكامل المشترك للبانل إلى تحقق الفرضية الأولى للدراسة. أما عن الفرضية الثانية، فقد أثبت تقدير FMOLS انطباقها. فالزيادة في نسبة هذا النوع من الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج في هذه الدول بنحو 0.5%. وقد أضافت الدراسة ضمن نموذجها تأثير متغيرات أخرى استناداً على مراجعة الأدبيات الاقتصادية بشأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، ألا وهي الإنفاق الحكومي ومعدل النمو السكاني والاستثمار المحلي. وقد جاءت تأثير معظم تلك المتغيرات على النمو الاقتصادي متفقاً مع الإشارات المتوقعة لها.

وتوصى الدراسة في ضوء ما توصلت إليه من نتائج القائمين على شؤون الاستثمار في الدول العربية بما يلي:

- دعم أواصر التعاون في المجالات الاستثمارية بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول العربية، والمضي قدماً في برنامج التنافسية فيما بينهما.
- العمل على تنويع توزيعات استثمارات المنظمة بين مختلف الدول العربية والحيلولة دون تركيزها في دول معينة أو في قطاعات معينة، مما يزيد من فرص الاستفادة منها.
- تعزيز الإصلاحات الهيكلية الداخلية التي من شأنها إصلاح مناخ الأعمال وتحسين جاذبية استثمارات دول المنظمة، والتي تتضمن زيادة مستوى التنويع الاقتصادي والمنافسة وضبط سوق العمل ووضع أطر قانونية وتنظيمية وشفافة وغير تمييزية.
- الاستفادة من خبرة لجان الاستثمار التابعة للمنظمة والمعنية تحديداً بشؤون الإحصاءات الدولية للاستثمار في إعداد قاعدة بيانات موحدة للدول العربية تتضمن كل ما يتعلق بالاستثمارات البينية وتوزيعاتها القطاعية وفرص تواجدها حالياً ومستقبلاً. مع مراعاة عدم قصرها فقط على الاستثمارات فيما بين الدول العربية ودول المنظمة، بل تمتد أيضاً للاستثمارات فيما بينها وبين الدول الأخرى وأيضاً الاستثمارات فيما بين الدول العربية بعضها البعض.
- ضرورة إجراء دراسات مستقلة لتأثير كل نوع من أنواع الاستثمار الأجنبي حسب الجهة التي يرد منها، بل وأيضاً حسب القطاع التي يتم توظيفها فيه بحيث يتم تقييم دور كل منها بشكل أكثر مصداقية.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2016_a). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، السنة 34، العدد الفصلي الثاني (أبريل - يونيو).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2016_b). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.
- صندوق النقد العربي (2008). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

المراجع الأجنبية:

- Ahmadi, R. and Ghanbarzadeh, M. (2011). FDI, Exports and Economic Growth: Evidence from MENA Region, Middle-East Journal of Scientific Research, Vol. 10, No. 2, pp. 174-182.
- Almfraji, M. and Almsafir, M. (2014). Foreign Direct Investment and Economic Growth Literature Review from 1994 to 2012, Procedia- Social and Behavioral Sciences, Vol. 129, pp. 206-213.

- Al-Shammari, N. and Al-Rashid, H. (2017), Foreign Direct Investment and Economic Growth in the Arab Region: The Case of Knowledge Spillover Effects, International Journal of Economics and Finance, Vol. 9, No. 1, pp. 106-118.
- Brahim, M. and Rachdi, H. (2014). Foreign Direct Investment, Institutions and Economic Growth: Evidence from MENA Region, Journal of Reviews on Global Economics, Vol. 3, pp. 328-339.
- Chaiboonsri, C.; Sriboonjit, J.; Sriwichailamphan, T.; Chaitip, P. and Sriboonchitta, S. (2010). A Panel Cointegration Analysis: An Application to International Tourism Demand of Thailand, Annals of the University of Petrosani- Economics, Vol. 10, No. 3, pp. 69-86.
- El-Wassal, K. (2012). Foreign Direct Investment and Economic Growth in Arab Countries (1970 – 2008): An Inquiry into Determinants of Growth Benefits, Journal of Economic Development, Vol. 37, No. 4, pp. 79-100.
- Gammoudi, M.; Cherif, M. and Asongu, S. (2016). FDI and Growth in the MENA countries: Are the GCC different?, African Governance and Development Institute, Working Paper 015, June.
- Görg, H. and Greenaway, D. (2004). Much Ado about Nothing? Do Domestic Firms Really Benefit from Foreign Direct Investment? , World Bank Research Observer, Vol. 19, Issue 2, pp. 171-198.
- Gulf Centre for Development Policies (2013), Gulf 2013: The Constant and the Changing, www.gulfpolicies.com.
- Khazri, B. and Djelassi, M. (2011). The Relationship between Financial Liberalization, FDI and Economic Growth: An Empirical Test for MENA Countries, Economics and Finance Review, Vol. 1, No. 10, pp. 20-26.
- Kose, M.; Prasad, E. and Terrones, M. (2009). Does Openness to International Financial Flows Raise Productivity Growth?, Journal of International Money and Finance, Vol. 28, Issue 4, pp. 554-580.
- Méon, P. – G. and Sekkat, K. (2013). The Impact of Foreign Direct Investment in Arab Countries, Policy Perspective, Economic Research Forum, No. 9.
- Morshed, H. (2010). A Panel Cointegration Analysis of the Euro Area Money Demand, Master thesis, Lund University, Lund.
- Moura, R. and Forte, R. (2010). The Effects of Foreign Direct Investment on the Host Country Economic Growth-Theory and Empirical Evidence, Faculdade de Economia de Porto, Working Paper 390.
- Nicet-Chenaf, D. and Rougier, E. (2009). FDI and Growth: A New Look at a Still Puzzling Issue, Groupe de Recherche en Economie Théorique et Appliquée, Working Paper 13.
- OECD (2014). MENA-OECD Investment Programme. www.oecd.org/mena/investmet.
- Omran, M. and Bolbol, A. (2003). Foreign Direct Investment, Financial Development, and Economic Growth: Evidence from the Arab Countries, Review of Middle East Economics and Finance, Vol. 1, No. 3, pp. 231-249.
- Ozturk, I. (2007). Foreign Direct Investment- Growth Nexus: A review of the recent literature, International Journal of Applied Economics and Quantitative Studies, Vol. 4, Issue 2, pp. 79-98.
- Pedroni, P. (2004). Panel Cointegration: Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis, Econometric Theory, Vol. 20, pp. 597-625.
- Roy, S. and Roy, S. (2016), Foreign Direct Investment, Institution and Economic Growth: Evidence from MENA Region, Journal of Economics and Development Studies, Vol. 4, No. 1, pp. 39-49.

-
- Sadni- Jallab, M.; Gbakou, M. and Sandretto, R. (2008). Foreign Direct Investment, Macroeconomic Instability and Economic Growth in MENA countries, African Trade Policy Centre, Economic Commission for Africa, No. 69.
 - Saidi, Y.; Haouas, A. and Ochi, A. (2014). Foreign Direct Investment, Complementarities, and Economic Growth: The Case of MENA Economies, Journal of Research in Economics and International Finance, Vol. 3, No. 3, pp. 60-71.
 - Simon, K. (2015). Key Determinants of China's Outward FDI to Africa, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol. 6, No. 6, pp. 216-234.
 - Sothan, S. (2016). Foreign Direct Investment, Exports, and Long Run Economic Growth in Asia: Panel Cointegration and Causality Analysis, International Journal of Econometrics and Finance, Vol. 8, No. 1, pp. 26-37.
 - World Bank. World Development Indicators, [http://www. datacatalog.worldbank.org/](http://www.datacatalog.worldbank.org/).